



مشروع إدارة تلوث الهواء وتغير المناخ بالقاهرة الكبرى

إطار إعادة التوطين (RF): ملخص غير تقني



إعداد: انتجرال كونسلت

مكتب القاهرة:

٢٠٧٥ مدينة المعراج، الطريق الدائري،

المعادي - القاهرة - مصر

تليفون : +202 2 25204515

فاكس : +202 2 25204514

Email: info@integral-egypt.com

www.integral-egypt.com



Environmental Alliance

مايو ٢٠٢٠

الهدف العام من إطار إعادة التوطين هو توفير الإجراءات اللازمة لتحديد الأفراد الذين من المحتمل أن يتأثروا بأنشطة مشروع إدارة تلوث الهواء وتغير المناخ بالقاهرة الكبرى، وتقييم حجم وشدة التأثيرات المحتملة، وتحديد إجراءات إعداد خطط إعادة التوطين. بمجرد تحديد مكونات المشروع الفرعي أو المشروع الفردي وتوافر المعلومات اللازمة، سيتم توسيع هذا الإطار إلى خطة محددة تتناسب مع المخاطر والآثار المحتملة. سيتم إعداد خطة إعادة التوطين أو خطة إعادة التوطين المختصرة اعتمادًا لمعالجة أي آثار ضارة قد تنشأ وفقًا للمعيار البيئي والاجتماعي الخامس (حيازة الأراضي، والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي) بموجب الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي. لن تبدأ أنشطة المشروع التي ستسبب في النزوح المادي و/ أو الاقتصادي حتى يتم الانتهاء من إعداد خطط إعادة التوطين والموافقة عليها من قبل البنك؛ وتقع مسؤولية تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية بما في ذلك المعيار البيئي والاجتماعي الخامس على عاتق مالك المشروع.

علاوة على ذلك، يهدف إطار إعادة التوطين إلى ضمان تعويض المتضررين من المشروع بشكل عادل يتناسب مع خسائرهم من الأراضي (سواء بشكل دائم أو مؤقت)، وكذلك الأصول وفقدان الوصول إلى الموارد الطبيعية، مما يؤثر على معيشتهم. ويمكن وصف الأهداف المحددة لإطار إعادة التوطين فيما يلي:

- المعايير والإطار القانوني لحيازة الأراضي وإعادة التوطين،
- معايير الأهلية للتعويض لمختلف فئات الأشخاص المتأثرين بالمشروع،
- طرق تقييم الأصول المتأثرة بغرض تحديد التعويضات،
- طرق لتقدير الفئات وعدد الأشخاص المحتمل تأثرهم، بما في ذلك نوع الممتلكات والهياكل مثل الأرض والمنازل والمباني التجارية،
- عملية تنفيذ الأنشطة المتعلقة بإعادة التوطين وتدابير التنظيم لتقديم التعويضات وتخفيف الآثار السلبية،
- آليات التشاور والتظلم التي سيتم إنشاؤها واستخدامها أثناء إعداد وتنفيذ خطط إعادة التوطين،
- وضع إجراءات للرصد والتقييم بمؤشرات رصد محددة.

ينطبق إطار إعادة التوطين على جميع مكونات مشروع إدارة تلوث الهواء وتغير المناخ بالقاهرة الكبرى التي يمكن أن تؤثر على الأراضي والأصول وسبل العيش. كما ينطبق على جميع الأشخاص المحتمل تأثرهم بغض النظر عن شدة التأثير وما إذا كان لديهم حق قانوني في ملكية الأرض أم لا.

يتألف المشروع من خمسة مكونات بهدف الحد من ملوثات الهواء وغازات الاحتباس الحراري من حرق المخلفات الصلبة وانبعاثات المركبات. سيتم تنفيذ المشروع في المنطقة الجغرافية لمنطقة القاهرة الكبرى والتي تغطي محافظة القاهرة والمناطق الحضرية بمحافظتي الجيزة و القليوبية.

المكونات الخمسة للمشروع هي:

١. **المكون 1** - تعزيز نظام دعم القرار المتعلق بجودة الهواء: تعزيز البنية التحتية الحالية لمراقبة جودة الهواء

(AQM)، وبناء القدرات، وخطط الاستجابة للطوارئ وزيادة الوعي العام.

■ المكون الفرعي ١,١: تعزيز أنظمة معلومات جودة الهواء

■ المكون الفرعي ١,٢: تعزيز القدرة على مقاومة تلوث الهواء

٢. **المكون ٢** - دعم تشغيل الخطط الرئيسية لإدارة المخلفات الصلبة في القاهرة الكبرى

■ البنية التحتية لإدارة المخلفات

○ دعم إنشاء محطتي نقل ومناولة وفقا للمتطلبات البيئية (لم يتم تحديد الموقع بعد)

○ إنشاء مجمع متكامل لإدارة المخلفات الصلبة البلدية (MSW) في مدينة العاشر من رمضان لخدمة محافظتي القاهرة و القليوبية.

○ إغلاق وإعادة تأهيل/احتواء المقالب المفتوحة مثل موقع أبو زعل

○ مرفق معالجة المخلفات الخطرة والتخلص النهائي منها: سيتم تحديد الموقع بناءً على دراسة الجدوى التفصيلية

○ المساعدة الفنية للارتقاء البيئي بمنطقة العكرشة الصناعية لإعادة التدوير

○ مركز تعليمي للمخلفات الصلبة: إنشاء مركز تعليمي للمخلفات الصلبة لعامة الجمهور في العاشر من رمضان، مرفق متكامل لإدارة المخلفات لتشجيع تحسين معالجة المخلفات، والفصل عند المنبع، وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير، مع مواد وأنشطة ترفيهية وتعليمية خاصة للأطفال والكبار.

■ الأنشطة التمكينية وبناء القدرات وأنشطة التعزيز المؤسسي:

○ إنشاء وتعزيز الأطر المؤسسية والتنظيمية، والاستدامة المالية وآليات استرداد التكاليف

○ دعم السلطة التنظيمية لإدارة المخلفات (WMRA) في تعزيز مبادرات الحد من مخلفات التي يتم التخلص منها في المدافن الصحية، ووضع واعتماد وثائق تقديم العطاءات النموذجية والعقود القائمة على الأداء، وإجراء الدراسات الفنية، ودعم تطوير استراتيجيات الهيكلة والمشتريات لإنشاء مرافق المعالجة والتخلص مثل مرافق تحويل النفايات إلى طاقة (WtE).

○ إنشاء وتشغيل وحدة إدارة المخلفات الصلبة المنشأة حديثاً في وزارة التنمية المحلية والوحدات الإقليمية التي سيتم إنشاؤها في المحافظات الثلاث من خلال تجهيزها بالمعدات وأنظمة المعلومات والتدريب وبناء القدرات.

٣. المكون ٣ - الحد من انبعاثات المركبات

سيتم تقسيم المشروع إلى مرحلتين متتاليتين للاستفادة من الدروس المستفادة في المرحلة الأولى. سيتم اختيار مسارين في كل مرحلة من مراحل المشروع لتلبية احتياجات سوق معين في المناطق المزدهمة في القاهرة لتكون قادرة على المنافسة مع وسائل النقل الأخرى.

■ أسطول النقل العام المنخفض أو بدون انبعاثات والبنية التحتية ذات الصلة

- تمويل تصميم الحافلات و التعديلات في مستودعات الحافلات المختارة وشراء الحافلات الكهربائية
- تمويل دراسة فنية لاختيار المجموعة النهائية من المسارات حيث سيتم نشر الحافلات الكهربائية

■ الأنشطة التمكينية:

- تشمل الأنشطة التمكينية تخطيط البنية التحتية للنقل، وتنمية القدرات، وتطوير خطة التنقل الرئيسية لمنطقة القاهرة الكبرى

٤. المكون ٤ - إشراك أصحاب المصلحة وإذكاء الوعي والتواصل

الهدف الرئيسي لهذا المكون هو التأكد من مشاركة جميع أصحاب المصلحة في جميع مراحل المشروع، أي التصميم والتنفيذ والرصد وعملية التشاور المستمرة مع مجموعات أصحاب المصلحة ذات الصلة.

٥. المكون ٥ - إدارة المشروع ومراقبته وتقييمه

سيتم إنشاء وحدات إدارة المشروع في وزارة البيئة ووزارة التنمية المحلية. سوف ينظر المشروع أيضاً في إنشاء نظام فعال للرصد والتقييم للمساعدة في صنع القرار بالنظر إلى طبيعة بعض الأنشطة المخطط لها وبالنظر إلى المساهمة المزمعة لبعض الأنشطة في الأهداف الوطنية الأوسع للمؤشرات المحددة في البرامج و الخطط الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إنشاء فرقة عمل مشتركة للتنسيق بين وحدتي إدارة المشروع. تجتمع هذه الفرق كل ثلاثة أشهر لتبادل المعلومات والمعرفة، بالإضافة إلى التخطيط واتخاذ الإجراءات التصحيحية.

إن الآثار المترتبة على حيازة الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي ترتبط بالمكونات الفرعية المدرجة في المكون ٢ فقط (دعم تشغيل الخطط الرئيسية لإدارة المخلفات الصلبة في القاهرة الكبرى). تتباين الآثار المترتبة على حيازة الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي اعتماداً على طبيعة أنشطة المشروع واحتياجاته من الأراضي وطبيعة الأرض (الأراضي الزراعية و/ أو الحضرية و/ أو الصحراوية) والأنشطة الاقتصادية للسكان ونوع الملكية.

يتضمن الإطار التشريعي المصري عدد من القوانين ذات الصلة بشأن حيازة الأراضي وهي:

- قانون 24/2018 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 10 لسنة 1990 بشأن حيازة الأراضي
- قانون 1/2015 بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 10 لسنة 1990 بشأن حيازة الأراضي
- القانون 10/1990 الخاص بنزع ملكية للنفع العام
- القانون 577 لسنة 1954 والقانون 27 لسنة 1956 لحيازة الأراضي
- قانون 27 لسنة 1956
- الدستور المصري الجديد
- القانون المدني 131 لسنة 1948

فيما يتعلق بالكيفيات المعنية بحيازة الأرض للنفع العام والتعويضات؛ تعتبر وزارة البيئة هي الكيان الذي يطالب بمصادرة الأراضي للنفع العام، وتعتبر المحافظة وهيئة المساحة المصرية هي الجهات المسؤولة عن حيازة الأراضي وتقدير القيم التعويضية للمشروع بموجب القانون.

4 معايير البنك الدولي

الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي ESS5 - ESF بشأن حيازة الأراضي، والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي والتشريد الاقتصادي فهي وثائق المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) التي تم تطويرها بهدف تجنب وتقليل وتخفيف الآثار الاجتماعية السلبية الناتجة عن الاستحواذ على الأراضي أو التأثير على مصادر المعيشة نتيجة للمشاريع التنموية.

5 تحليل سد الفجوة بين التشريعات المصرية ومعايير البنك الدولي

هناك عدد من المجالات المحددة حيث تتجاوز الأحكام المطلوبة بموجب المعيار البيئي والاجتماعي الخامس (ESS5) تلك المطلوبة بموجب التشريع المصري، وهي كما يلي:

- **تقييم/ تعويض الممتلكات:** تكلفة الاستبدال الكاملة، وفقاً للقيمة السوقية في وقت التعويض. في حالات فقدان الأرض للأسر التي تعيش على سبل العيش القائمة على الأرض، يجب أولاً تقديم للأشخاص المتضررين أرضاً بديلة ذات جودة أفضل أو متساوية. في حالة فقدان السكن، يجب أن يكون التعويض عن المنازل والمنشآت الأخرى معادلاً لتكلفة الاستبدال بالإضافة إلى تكاليف الانتقال.

- **تاريخ الانتهاء:** يختلف تاريخ الانتهاء من حصر المتضررين حسب المشروع والمكونات. سيتم تحديده بشكل منفصل لكل مكون. سيكون الموعد النهائي هو اليوم الذي يبدأ فيه الحصر لإعداد خطة إعادة التوطين أو خطة إعادة التوطين المختصرة الخاصة بالموقع.
- **أهلية التعويض:** فئات الأشخاص الذين يجب تعويضهم بموجب التشريع المصري أضيق من تلك المحددة في المعيار البيئي والاجتماعي الخامس (ESS5). بموجب هذا المشروع، سيتم النظر في جميع الفئات (أ، ب، ج) للتعويض وفقاً للمعيار البيئي والاجتماعي الخامس (ESS5). يجب تقديم المساعدة في إعادة التوطين من أجل تحسين سبل معيشة الأشخاص المتضررين أو على الأقل لاستعادة مستويات ما قبل النزوح أو إلى المستويات السائدة قبل بدء تنفيذ المشروع، أيهما أعلى.
- **تخطيط إعادة التوطين والمتطلبات الإجرائية:** يجب على البيئة و/ أو الوزارات الأخرى المعنية بمكونات المشروع وفقاً لإجراءات البنك الدولي إعداد خطط إعادة التوطين الخاصة بالموقع عند الحاجة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تنفيذ أنشطة التشاور خلال عمر المشروع وكجزء من إعداد خطة إعادة التوطين أو خطة إعادة التوطين المختصرة.
- **إعادة سبل المعيشة/ الدخل والمساعدة:** لا يناقش القانون المصري التعويض عن خسارة الدخل، الأراضي والأصول فقط. لن يتمكن مستأجرو الأراضي أو العاملين بها من استعادة دخلهم بسبب عدم وجود آلية لاستعادة الدخل. ومن ثم، سيتم النظر في مبدأ المعيار البيئي والاجتماعي الخامس (ESS5) فيما يتعلق باستعادة الدخل. لذلك، سيتم تعويض أولئك الذين سيتأثر دخلهم.
- **الفئات الضعيفة:** سيتم إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفئات الضعيفة من بين النازحين، لا سيما أولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر، والمعمدين، والمسنين، والأسر المعيشية ذات العائل الواحد، والنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، أو العمال غير الرسميين ومستخدمي الأراضي غير الرسميين (على سبيل المثال، واضعي اليد والأفراد والمجموعات الذين قد يفقدون مصدر رزقهم نتيجة حيازة الأرض).
- **الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب وذات الصلة:** يجب أن يطلق المشروع أنشطة مشاركة أصحاب المصلحة الشاملة التي ستستمر خلال عمر المشروع. سيكون تكامل التنظيم المجتمعي هو المفتاح لتوفير مستوى مرضٍ من المعلومات.
- **آليات التظلم (GRM):** من الضروري أن يقوم المشروع بإنشاء آلية للشكاوى تكون مقبولة ومتاحة لأفراد المجتمع. سيكون بمثابة المحطة الأولى للأشخاص الذين لديهم شكوى وسيكون لديهم العديد من القنوات لتقديم شكاوهم. سيتم النظر في جميع الشكاوى والرد عليها وسيتم تحديد الإجراءات المناسبة للتعامل مع التظلمات وإدارتها.
- **التشاور:** يجب أن تحصل المجموعات المتأثرة على معلومات كاملة حول عملية إعادة التوطين وخيارات التعويض. يجب تطبيق التخطيط التشاركي وصنع القرار في خيارات إعادة التوطين والتعويض. سيتم إعداد خطة إشراك أصحاب المصلحة SEP لكل مكونات المشروع.

■ **المراقبة والتقييم:** يجب مراقبة أنشطة إعادة التوطين أثناء تنفيذ المشروع كما هو مفصل في هذا الإطار الحالي لإعادة التوطين. على هذا النحو، يهدف المشروع إلى تطوير نظام رصد وتقييم وإعداد تقارير يتوافق مع معايير البنك الدولي.

في نهاية المطاف، ستكون خطط التعويض وإعادة التوطين ملزمة بموجب القوانين المصرية ومعايير البنك الدولي ESS.

6 إجراءات إعداد واعتماد خطة إعادة التوطين

يتم تنفيذ خطة إعادة التوطين بمجرد معرفة الموقع المحدد للمشروع (أو أحد مكوناته)، ويتم ذلك على أساس الإرشادات الواردة في الإطار الحالي لإعادة التوطين ويجب القيام بها في مرحلة مبكرة من مرحلة تصميم مكون المشروع. تتضمن خطة إعادة التوطين ما يلي:

1. تصنيف أنشطة المشروع فيما يتعلق باحتياجات الأراضي
2. إجراء مسح/ تعداد اجتماعي اقتصادي لتحديد الأصول والأسر المتضررة
3. تنظيم وإجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة
4. يجب وضع آلية لمعالجة الشكاوى
5. تمتد ترتيبات خطة إعادة التوطين طوال عمر المشروع.

7 معايير الأهلية للأشخاص المتضررين

يحق لجميع الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين يعانون من خسارة كاملة أو جزئية للأصول أو الوصول إلى الأصول الحصول على نوع من المساعدة، وفقاً لحقوقهم القانونية في الأرض، إذا كان من الممكن إثبات أنهم موجودين بالأرض قبل تاريخ انتهاء المطالبة وإعداد الحصر. يقدم المعيار البيئي والاجتماعي الخامس ESS5 - ESF على وجه التحديد ثلاث فئات عامة للأهلية كما هو موضح في الجدول التالي:

معايير الأهلية وفقاً للبنك الدولي (WB ESF - ESS5)

الاستحقاق	الفئة
<ul style="list-style-type: none"> ■ التعويض عن الخسائر في الأراضي والأصول بتكلفة الاستبدال الكاملة. ■ في حالة النقل المادي، تقدم المساعدة أثناء الانتقال (أي 	<p>سيكون المعيار الأول للأهلية أولئك الذين لديهم سند قانوني الأفراد الذين لديهم حقوق قانونية رسمية في الأرض (بما في ذلك</p>

<p>بدلات الانتقال) والإسكان و/ أو المواقع الزراعية بمزايا إنتاجية وموقع تعادل المواقع المفقودة.</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ الدعم بعد الانتقال، حتى يتم استعادة سبل العيش ومستويات المعيشة إلى مستويات ما قبل الانتقال. ■ المساعدة الإنمائية بالإضافة إلى إجراءات التعويض (مثل إعداد الأراضي، والتسهيلات الائتمانية، والتدريب، وفرص العمل). 	<p>الحقوق العرفية والتقليدية المعترف بها بموجب القوانين المصرية).</p>
<ul style="list-style-type: none"> ■ التعويض عن الخسائر في الأراضي والأصول بتكلفة الاستبدال الكاملة. ■ في حالة النقل المادي، تقدم المساعدة أثناء الانتقال (أي بدلات الانتقال) والإسكان و/ أو المواقع الزراعية بمزايا إنتاجية وموقع تعادل المواقع المفقودة. ■ الدعم بعد الانتقال، حتى يتم استعادة سبل العيش ومستويات المعيشة إلى مستويات ما قبل الانتقال. ■ المساعدة الإنمائية بالإضافة إلى إجراءات التعويض (مثل إعداد الأراضي، والتسهيلات الائتمانية، والتدريب، وفرص العمل). 	<p><u>المعيار الثاني للأهلية سيكون الوضع القانوني.</u> الأفراد الذين ليس لديهم حقوق قانونية رسمية في الأرض، ولكن لديهم مطالبة بهذه الأرض أو الأصول (شريطة أن يتم الاعتراف بهذه المطالبات بموجب القوانين المصرية أو يتم الاعتراف بها من خلال إجراءات محددة في خطة إعادة التوطين)</p>
<ul style="list-style-type: none"> ■ المساعدة في إعادة التوطين حسب الاقتضاء (أي الأرض، والأصول، والمدفوعات النقدية، والتوظيف، وما إلى ذلك) 	<p>سيكون المعيار الثالث للأهلية، الأفراد الذين ليس لديهم حق قانوني معترف به أو مطالبة بالأرض التي يشغلونها (أي المستوطنات العشوائية والملكية المتنازع عليها).</p>

8 طرق تقييم الأصول والتعويضات المتضررة

سيتم تقييم الأراضي والأصول وتعويضها وفقاً للمعيار البيئي والاجتماعي الخامس (ESS5) للبنك الدولي واللوائح المصرية. يتطلب المعيار البيئي والاجتماعي الخامس من معايير البنك الدولي أن توفر خطط إعادة التوطين والتعويض تعويضاً فورياً وفعالاً بتكلفة الاستبدال الكاملة لخسائر الأصول التي ترتبط مباشرةً بمشروع يموله البنك. تكلفة الاستبدال هي طريقة تقييم الأصول التي تساعد على تحديد المبلغ الكافي لتعويض الأصول المفقودة وتغطية تكاليف المعاملات المرتبطة بذلك. عند تطبيق هذه الطريقة في التقييم، يجب ألا يؤخذ استهلاك الهياكل والأصول في الاعتبار عند تحديد قيمتها.

بالنسبة للخسائر التي لا يمكن تقييمها أو التعويض عنها بسهولة من الناحية النقدية مثل الوصول إلى الخدمات العامة والعملاء والرعي أو مناطق الغابات، يجب أن يوفر المشروع الذي يموله البنك إمكانية الوصول إلى الموارد المعادلة والمقبولة ثقافياً وفرص كسب العيش.

عندما لا يفي القانون المصري بمعيار التعويض بتكلفة الاستبدال الكاملة، يتم التعويض بموجب القانون المصري بتدابير إضافية ضرورية لتلبية معيار تكلفة الاستبدال المحددة في المعيار البيئي والاجتماعي الخامس (ESS5).

سيتم تقديم التعويض لجميع الأفراد الذين تأثرت أو تضررت أصولهم أو وصولهم إلى الأصول، نتيجة لحيازة الأراضي أو أي أنشطة أخرى قامت بها المشروعات. سيختلف التعويض عن خسارة الأصول المادية وغير المادية اعتماداً على نوع الخسارة وأهلية الأشخاص المتضررين من المشروع. قد يأتي التعويض في شكل تعويض نقدي و/ أو تعويض عيني و/ أو مساعدة.

يحق لجميع الأشخاص المتضررين من المشروع الحصول على تعويض نقدي بتكلفة الاستبدال، بالقيمة السوقية (في تاريخ انتهاء الاستحقاق) للأصول المادية المتأثرة. قد يكون هناك خيار آخر يتمثل في التعويض العيني حيث سيتم استبدال الأصول المتأثرة بأصل من نفس الحجم والقيمة والجودة. يجب الاتفاق على قرار بشأن نوع التعويض المستخدم بشكل مشترك بين موظفي المشروع والأشخاص المتأثرين بالمشروع، ويخضع ذلك لمدى لتوافر الأصول القابلة للاستبدال. علاوة على ذلك، هناك حاجة إلى المساعدة الانتقالية في التنمية وإعادة التوطين لاستعادة سبل العيش ومستوى المعيشة للأشخاص المتضررين من المشروع في إطار المشروع الفرعي إلى مستويات ما قبل المشروع (أي الوظائف قصيرة الأجل، ودعم الكفاف، وبدل الانتقال، والحفاظ على المرتبات، والمساعدة الغذائية، وما إلى ذلك).

٩ أنشطة التشاور

أثناء تنفيذ المشروع، عندما يتعلق الأمر بآثار إعادة التوطين والحاجة إلى إعداد خطة إعادة التوطين، سيتم إجراء المشاورات مع الأشخاص المتضررين من قبل وزارة البيئة/ وحدة إدارة المشروع/ السلطات المعنية في تنفيذ المشروع من خلال استشاري مستقل الذي يتم التعاقد معه لإعداد خطة إعادة التوطين.

ستتخذ وزارة البيئة/ وحدة إدارة المشروع خطوات لضمان حصول الأشخاص والمجتمعات المتضررة على المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالمشروع بشكل عام وترتيبات حيازة الأراضي وإعادة التوطين بشكل خاص. كخطوة أولى، ستكون وثائق إعادة التوطين متاحة للجمهور باللغتين الإنجليزية والعربية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم نشر الملخص التنفيذي لإطار إعادة التوطين، بما في ذلك قيم التعويض لجميع فئات الأراضي والأصول، ومعايير الأهلية لجميع

أنماط المساعدة، والمعلومات المتعلقة بإجراءات الشكاوى من المشروع، في مكان يسهل الوصول إليه ومعروف للأشخاص المتأثرين بالمشروع.

يجب أن تتم أنشطة التشاور وإشراك المجتمع وفقاً للمعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي ESS10.

١٠ آليات معالجة الشكاوى

تمثل الشكاوى والتعويضات إحدى العمليات المهمة التي يجب معالجتها بعناية أثناء تنفيذ المشروع. يجب أن تكون إجراءات النظم بسيطة، ويمكن الوصول إليها بواسطة الأشخاص المتضررين من المشروع وإدارته على المستوى المحلي. لضمان التعبير عن عدم الرضا والجبر المناسب في الوقت المناسب، يجب أن يكون التشاور مع المتضررين متزامناً مع عملية الموافقة على إعادة التوطين وتوقيع عقود التعويض الفردية.

يجب تحديد الجهة المسؤولة عن تنفيذ نظام الشكاوى بوضوح لتجنب المسؤوليات المقسمة عبر العديد من الجهات. يستهدف الأشخاص المتأثرون بالمشروع عادةً أقرب الجهات الحكومية ذات الصلة بالمشروع، ووزارة البيئة ووزارة التنمية المحلية. ونتيجة لذلك، تتوزع الشكاوى عادة بين العديد من الجهات، مما يجعل من الصعب رصد آليات معالجة الشكاوى.

في المشروع الحالي؛ ستكون وزارة البيئة هي الجهة المشرفة وعلى المستوى المحلي ستكون المحافظات إحدى القنوات لتلقي الشكاوى. مما يسهل على الأشخاص المتضررين تقديم شكاوهم، ولكن يمكن أن يؤدي ذلك إلى فقدان الشكاوى وعدم وجود وثائق. يتم التأكيد على أهمية مراقبة التوثيق المناسب للشكاوى وحفظ السجلات.

يجب إشراف وزارة البيئة على معالجة الشكاوى بالشكل الصحيح دون تأخير مما قد يؤثر سلباً على المشروع، ويتم مشاركة المعلومات بشفافية، ويتم توضيح مسئولية وزارة البيئة تجاه المجتمعات المضيفة بشكل واضح. يجب أن تتعامل أنشطة التظلمات التي سيتم تطبيقها في إطار المشروع مع جميع أنواع الشكاوى بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الشكاوى المتعلقة بإعادة التوطين غير الطوعي.

١١ ترتيبات التمويل

في هذه المرحلة، حيث لم يتم تحديد المواقع النهائية لجميع مكونات المشروع حتى الآن، وعندما يتعذر تحديد عدد الأشخاص المتأثرين بالمشروع، لا يمكن تقديم ميزانية تقديرية لإجمالي تكاليف إعادة التوطين التي قد تكون مرتبطة بالتنفيذ من المشروع. لذلك، سيتم تمويل أنشطة خطة إعادة التوطين مثل أي مشروع آخر. سيتم معالجة التمويل

وتأثيره من خلال ترتيبات المعالجة المالية للمشروع. ستقدم الجهة المنفذة الأموال اللازمة لتنفيذ تقييمات التعويضات وخطط إعادة التوطين.

١٢ ترتيبات المراقبة والتقييم

من أجل تقييم ما إذا كان يتم تحقيق أهداف خطة إعادة التوطين، ستكون هناك حاجة إلى خطة رصد. تتضمن خطة الرصد مؤشرات يجب مراقبتها، وتوفر الموارد بما في ذلك الأشخاص أو المؤسسات المسؤولة للقيام بأنشطة المراقبة. وستكون ترتيبات مراقبة أنشطة إعادة التوطين جزءًا من عملية الرصد والإبلاغ الخاصة بالمشروع، والتي ستقع تحت المسؤولية الشاملة للجهة المنفذة للمشروع.

13 حفظ الوثائق والسجلات

ستسمح الوثائق والسجلات بالتحقق من التكلفة النهائية لإعادة التوطين لكل فرد أو أسرة. سيكون لكل شخص يحصل على تعويض ملف يحتوي على:

- البيانات الأساسية الفردية،
- عدد الأشخاص الذين يدعي أنهم معالين (أفراد الأسرة)،
- مساحة الأرض المتاحة للفرد أو الأسرة عند فتح الملف،
- مستوى الدخل والإنتاج من خلال حصر الأصول المادية والتحسينات في الأراضي والديون.